

مصرف الجيب يساعد الصغار على تعلم مهارات إدارة الأموال

منح الأطفال مبالغ صغيرة بشكل دوري يدرّبهم على تقدير أهمية المال



حين يلعب بريق المال في عيون الأطفال

التخطيط للمستقبل وتاجيل الإنفاق حتى وقت لاحق وفهم كيف أن بعض القرارات لا رجعة فيها.

وأكد الدكتور ديفيد وايتريد، من جامعة كامبريدج البريطانية، أن عادات الآباء في إنفاق المال يمكن أن تكون مهمة جداً، ولا يتعلم بعدها تقسيم مصرف الجيب، كي لا ينفق كله قبل موعد المصرف التالي. لذا من المهم ألا يقوم الوالدان بإعطاء الطفل المبلغ الناقص.

وشددت الخبيرة الألمانية على ضرورة ألا يقوم الوالدان بتوبيخ الطفل أو توجيه الاتهامات إليه، وبدلاً من ذلك ينبغي التحدث معه وتوجيه بعض الأسئلة له من قبيل: هل فكرت جيداً قبل اتخاذ قرار الشراء؟ هل تحتاج إلى هذه الأشياء حقاً؟

وتنصح فينكلهوفر بإعطاء الطفل مصرف جيب أسبوعياً بدءاً من سن المدرسة، ومصرف جيب شهرياً بدءاً من عمر 10 سنوات. وكشفت بعض الأبحاث أن عادات الأطفال الخاصة بالقرارات المالية تبدأ في التشكل منذ سن السابعة، إذ يكون الأطفال في تلك السن قادرين على فهم

كبيرة للغاية بالنسبة إلى الطفل ما يتعلق بكيفية التعامل مع النقود؛ حيث يتساءل الطفل حينئذ عما إذا كانت الأشياء التي اشتراها ذات أهمية حقاً أم لا، ويتعلم بعدها تقسيم مصرف الجيب، كي لا ينفق كله قبل موعد المصرف التالي. لذا من المهم ألا يقوم الوالدان بإعطاء الطفل المبلغ الناقص.

وشددت الخبيرة الألمانية على ضرورة ألا يقوم الوالدان بتوبيخ الطفل أو توجيه الاتهامات إليه، وبدلاً من ذلك ينبغي التحدث معه وتوجيه بعض الأسئلة له من قبيل: هل فكرت جيداً قبل اتخاذ قرار الشراء؟ هل تحتاج إلى هذه الأشياء حقاً؟

وتنصح فينكلهوفر بإعطاء الطفل مصرف جيب أسبوعياً بدءاً من سن المدرسة، ومصرف جيب شهرياً بدءاً من عمر 10 سنوات. وكشفت بعض الأبحاث أن عادات الأطفال الخاصة بالقرارات المالية تبدأ في التشكل منذ سن السابعة، إذ يكون الأطفال في تلك السن قادرين على فهم

الصغر، حتى وإن حاول الآباء بأساليبهم الذكية التخفيف من هذا الشعور بداخلهم، وبالتالي يمكن أن تكون النقود التي تمنح لهم وسيلة خطيرة تسهل عليهم اقضاء السجائر والتدخين، وتفتح لهم الطريق نحو الانحراف بشكل عام.

وبينما يشكو معظم الآباء من إهدار أطفالهم للمال في أشياء لا قيمة لها، ينصح الخبراء بقبول ما يشتره الأطفال حتى لو كان ذلك لا يروقهم، ومنحهم حيزاً من الحرية لإنفاق ما معهم من نقود على ما يرغبون فيه ومن دون حجب المصرف عنهم كوسيلة لمعاقبتهم، من أجل إتاحة الفرصة لهم لتعلم حسن الاختيار وحساب المكسب والخسارة.

وأكدت خبيرة التواصل الألمانية أورسولا فينكلهوفر، على أن مصرف الجيب يعد وسيلة مثالية لتعليم الطفل كيفية التعامل مع النقود. ولفتت فينكلهوفر إلى أن صرف النقود سريعاً على الآيس كريم والكولا مثلاً يعد تجربة ذات أهمية

مصرف الجيب مهم بالنسبة إلى الطفل في مراحل لاحقة من العمر لأنه يلعب دوراً كبيراً في تطوير شخصيته، وخصوصاً بالنسبة إلى الفتيات أكثر من الفتيان. وقالت الشريفة لـ "العرب"، "منح الفتيات الصغار مبالغ مالية صغيرة بشكل دوري يوفر لهن فرص تعلم الاعتماد على أنفسهن في اختيار احتياجاتهن ويشعرن بالمسؤولية تجاه أنفسهن أو عائلاتهن، وقد لاحظت ذلك في ابنتي التي كانت عندما تمنح مبالغ مالية حتى وهي في سن صغيرة جداً تتفقه على العائلة".

وأضافت مستدركة "لكن، انطلاقاً من تجربتي الخاصة مع ابني، أعتقد أنه يجب الحذر في منح الأطفال الذكور مبالغ مالية كبيرة، حتى بلوغهم سن السابعة عشرة، لأنهم سيهدرون تلك الأموال على الأرجح في شراء أشياء لا منفعة منها، كما أن معظمهم لا يستشيرون والديهم، بل يقنون ما يحلو لهم حتى لو كانت أشياء تضرهم ولا تنفعهم". وتابعت الشريفة حديثها موضحة "أغلب الذكور انانيون بطبعهم منذ

يتدرب الأطفال على إدارة المال والتصرف فيه وإدخاره انطلاقاً من المبالغ البسيطة التي يمنحها لهم أبائهم بشكل دوري، فيما يلعب الوسيط الأسري دوراً كبيراً في تعليمهم قيمة المال، فإذا اتخذ الآباء قرارات إيجابية وحكيمة في ما يتعلق بأموالهم وطرق صرفها، فإن الأبناء سيتعلمون ذلك منهم منذ صغرهم، وإذا كان الآباء مبدئين فإنهم سيورثون ذلك لأبنائهم.

مبشرين أو بخلاء فإنهم سيورثون ذلك لأبنائهم.

وتؤكد هنية اليقوي (أم لطفل) إنها كانت مخطئة جداً في اعتقادها أن الطفل لا يحتاج إلى المال لأنه يكفي شراء ما يحتاجه أو ما يطلبه من أشياء. وقالت اليقوي لـ "العرب"، "لم أكن أمنح ابني الصغير مبالغ من المال بقدر ما كنت أحرص على تلبية حاجياته من مأكول وملابس ولا أحرمه من أي شيء، لكنني لاحظت، عندما أصبح مرافقاً، أنه لا يهتم بقيمة المال ويصرفه في أي شيء معتقداً أن المال يأتي بسهولة أو ينمو على الشجر".

وأضافت "أعتقد أنني مخطئة جداً وكان يفترض بي أن أدرب ابني منذ مرحلة الأولى على معرفة كيفية التعامل مع المال وتوجيهه وإرشاده بخصوص الكثير من الأمور المالية والإستهلاكية، ولكنني حاولت اليوم جاهدة أن أصل خطتي بأخذ معي إلى السوق أثناء عملية التسوق، وأيضاً أقدم له الكثير من النصائح التوجيهية حتى يعرف أين يصرّف أمواله وكيف يستفيد منها في أشياء تنفعه ولا تضره".

فيما اعتبر الصحافي محمد سفينة (أب لطفل) أن مصرف الجيب مهم بالنسبة إلى الأطفال، فهو يعلمهم كيفية التصرف في ما لديهم من موارد مالية سواء بإدخالها أو شراء ما يحتاجونه من أشياء معينة كاللحوى والألعاب، لكنه حذر أيضاً من المبالغة في منح الأطفال مبالغ مالية كبيرة يهدرونها في أشياء تضرهم أكثر مما تنفعهم.

وقال سفينة لـ "العرب"، "أعتقد أن مصرف الجيب سلاح ذو حدين، فهو من جهة يحتوي على إيجابيات، لأنه يعلم الطفل التخطيط المالي وتحمل المسؤولية في اتخاذ قراره بنفسه في صرف ما لديه من أموال وبالتالي تطوير مهاراته المالية والحسابية، لكن هناك أيضاً الكثير من السلبيات إذا كان المبلغ الممنوح للطفل غير مدروس من طرف الوالدين، فيمكن أن يهدره الطفل في شراء حاجيات غير ضرورية أو مفضرة إذا غابت مراقبة الآباء للطفل ولمشروباته".

أما سندس الشريفة فلا ترى ضرورة في منح الأطفال مبالغ مالية منذ عمر الرابعة أو الخامسة، لكنها تؤكد أن



هنية حمدي صحافية تونسية مقيمة في لندن

تحدّد بعض الأسر مبالغ منتظمة لأطفالها كمصرف جيب، إلا أن هذه المسألة لا يعيرها الكثير من الآباء اهتماماً كبيراً لاعتقادهم أن الأهم من ذلك هو توفير متطلبات الصغار، بدلاً من منحهم مبالغ مالية يهدرونها في أشياء لا قيمة لها.

لكن خبراء تربويين وعلماء اقتصاد يؤكدون أن مصرف الجيب المخصص للأطفال لا يقدر بقيمته المالية بقدر ما هو وسيلة مهمة لتدريب الصغار على تقدير أهمية المال، وتعليمهم كيف يكونون "مستهلكين فطنين".

كما يؤيد البعض فكرة إدراج القواعد المالية ضمن قائمة المناهج الدراسية الأخرى، وإدراج بعضها في إطار مادة الرياضيات.

وخلص بحث إلى أن الكثير من العادات المرتبطة بالنقود تتشكل في سن السابعة.



محمد سفينة حذر من المبالغة في منح الأطفال مبالغ مالية كبيرة

ويعد مصرف الجيب بمثابة أولى الخطوات التي يخطوها الطفل في مجال الإدارة المالية وأمور البيع والشراء، وكلها تجارب جيدة تصب في خانة تعويد الطفل على تحمل المسؤولية وتطوير مهاراته في التعامل مع المال.

وأظهرت العديد من الدراسات أن تعامل الأطفال مع النقود يحل في طائفة الكثير من السلالات الجذرية والاجتماعية التي من شأنها أن تؤثر بصفة مباشرة على شخصياتهم مستقبلاً.

ويتطور مفهوم الطفل للمال وقيمه بناء على ما يكتسبه في وسطه الأسري، فإن اتخذ الآباء قرارات إيجابية وحكيمة في ما يتعلق بأموالهم وطرق صرفها، فإن الأبناء سيتعلمون ذلك منهم منذ صغرهم، وإن كان الآباء

توافق حول مراجعة مشروع قانون عطلة الأمومة في تونس

جمال



حمض اللاكتيك.. سر شباب البشرة وجمالها

ثم تتمتع البشرة بمظهر نقي يشع إشراقاً وحيوية. كما يمتاز حمض اللاكتيك بتأثير مضاد للشيخوخة، حيث إنه يعمل على إصلاح الخلايا التالفة ويحارب مع الاستخدام المنتظم التجاعيد والذباب الناجمة عن حب الشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتني حمض اللاكتيك بالبشرة ويعمل على ترطيبها، كما أنه يدعم طبقة الحماية الحمضية، والتي تحمي البشرة من البكتيريا وغيرها من الكائنات الدقيقة، وذلك من خلال ضبط الأس الهيدروجيني pH للبشرة.

يعد حمض اللاكتيك بمثابة سر شباب وجمال البشرة؛ حيث إنه يمنحها مظهراً نقياً يشع نضارة وحيوية.

وأوضحت مجلة "Elle" أن حمض اللاكتيك المعروف أيضاً باسم حمض اللبنيك ينتمي لأحماض ألفا هيدروكسي، التي تتدرج ضمن المقشرات الكيميائية. وأضافت المجلة المعنية بالصحة والجمال أن حمض اللاكتيك يعمل على إزالة قشور الجلد الميتة من الطبقة العلوية للبشرة، كما أنه يعمل على تنظيف المسام على نحو عميق، ومن

ويأتي هذا اللقاء تبعاً للمراسلة التي توجه بها نور الدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل لكل من رئيس الحكومة التونسية ووزيرة المرأة والأسرة وكبار السن ووزير الشؤون الاجتماعية تضمنت دعوة لمصادقة الدولة التونسية على الاتفاقية الدولية 190 المتعلقة بالقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل والاتفاقية الدولية عدد 183 المتعلقة بحماية الأمومة.

وأوضحت هوميل أن تونس تتوفر على الأرضية الملائمة للمصادقة على المجالات. وكانت نزيهة العبيدي وزيرة المرأة السابقة قد أكدت أن اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع عطلة الأمومة والأبوة والمتكونة من مختلف الهياكل الحكومية وغير الحكومية وعضوات وأعضاء لجنة المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين بمجلس نواب الشعب (البرلمان) وممثلي المنظمات الوطنية، قد عقدت اجتماعاً خصص لمناقشة النسخة النهائية لهذا المشروع. وأشارت العبيدي إلى أن هذا المشروع يهدف أساساً إلى ملازمة القانون التونسي للمعايير الدولية وبالخصوص منها "اتفاقية 183 لمنظمة العمل الدولية الخاصة بحماية الأمومة.

العمومي والخاص، مقابل 9 أشهر، حالياً، في القطاع العام و6 أشهر في القطاع الخاص. وتباحثت إيمان الزهواني هوميل وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن منذ يومين مع عضوي المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل، حفيظ الأمين العام المساعد المكلف بالتشريع والنزاعات، ونعيمة الهمامي الأمينة العامة المساعدة المكلفة بالعلاقات الدولية والهجرة، حول مسألتي القضاء على العنف والتحرش بفضاء العمل وحماية الأمومة.



مشروع قانون عطلة الأمومة يصبح نافذاً بعد مراجعته

تونس - تعمل الأطراف المتخصصة في مجال الأسرة في تونس على المزيد من التوافق حول مراجعة مشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة في القطاعين العام والخاص وذلك لمزيد موازنة التشريعات التونسية مع المعايير الدولية في مجال حماية الأمومة.

وقالت مليكة الورغي مديرة الأسرة بوزارة المرأة والأسرة وكبار السن لـ "العرب" إنه تم الاتفاق مع عدد من الأطراف على مراجعة مشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة في القطاع العام إلا أن منظمة الأعراف (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة) مازالت لم تبد موافقتها حول تمديد مدة عطلة الأمومة لشهرين.

وأضافت أن لقاء سيجتمعهم بممثلي القطاع الخاص للنظر في المسألة، وتباحث الموضوع.

وينص مشروع القانون، على التمديد في عطلة الأمومة إلى 14 أسبوعاً في القطاعين العام والخاص، مقابل ما يقارب 10 أسابيع في القطاع العمومي. وشهر واحد في القطاع الخاص حالياً. كما يجيز التمتع بعطلة أبوة مدتها 15 يوماً مقابل يومين حسب وفق مقتضيات القانون المعمول به حالياً.

وينص مشروع القانون أيضاً على الترفع في حق التمتع بـ"ساعة الرضاة" إلى 12 شهراً في القطاعين